صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

دراسة

إحصاءات خدمات القطاع المالي في الدول العربية

إعداد

جمال قاسم محمود

صندوق النقد العربي

2019

المـــــحتوى

مقدمـــة.....1

أولاً: المسح الميداني للمؤسسات المالية.....1

1. طبيعة المسوحات الميدانية 2
2. التحديات والصعوبات عند إعداد وتنفيذ مسوحات القطاع المالي 3

ثانياً: قطاع المؤسسات المالية ومؤشرات أداءه.....3

1. مساهمة القطاع المالي في القيمة المضافة.....4
2. عدد المؤسسات المالية في الدول العربية.....4
3. تطور عدد الفروع المصرفية في الدول العربية.....6
4. تطور عدد بطاقات الائتمان المصدرة في الدول العربية 19

ثالثاً: خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة 19

رابعاً: المقترحات التي تساهم في تحسين قطاع الخدمات المالية 22

خامساً: استبيان إحصاءات خدمات القطاع المالي في الدول العربية.....23

مقدمـــة

يعتبر القطاع المالي أحد أهم مكونات اقتصادات الدول، حيث يتألف بصورة رئيسة من المصارف وسائر المؤسسات المالية الأخرى كشركات التأمين وشركات الوساطة الماليةوشركات الاستثمار، إضافة إلى أسواق المال. تتضمن أعمال القطاع المصرفي العديد من الخدمات كالإيداعات لدى المؤسسات المالية، والقروض، وإصدار بطاقات الائتمان، والأموال والمشتقات المالية، والاستثمارات، والحوالات المصرفية، وجميع الأعمال التي تتعلق بالتأمين، والتي تساهم بحصة كبيرة في اقتصادات الدول. كما تلعب الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع لا سيما الرسمية منها دوراً رئيساً في تحليل المعطيات الاقتصادية والمالية.

لقد ساهم التطور المستمر في قطاع تقنيات المعلومات في توسيع شبكة القطاع المصرفي وتحسينه بما يخدم الدول في تسهيل معاملات الخدمات المصرفية، لذلك بدأت البنوك في تقليص استخدام القنوات التقليدية المتعارف عليها سابقاً في القطاع المصرفي لتمهيد الطريق لاستخدام التقنيات المستجدة مثل الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (Blockchain) وغيرها من التقنيات التي تساهم في تسهيل العمل في القطاع المصرفي والاستغناء شيئاً فشيئاً عن بعض فروع البنوك.

في ضوء ما سبق، تم اعداد هذا التقرير حول إحصاءات خدمات القطاع المالي في الدول العربية لاستطلاع أراء الخبراء العاملين في المؤسسات المالية العربية حول مدى توفر الإحصاءات في قطاع الخدمات المالية وآفاق تطوير هذه الإحصاءات بما يخدم صانعي القرار في المؤسسات المالية. إضافة إلى التعرف على طبيعة القطاع المالي ومتانته واستقراره ومدى التقدم الحاصل في خدماته بما فيها تلك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتشخيص أهم التحديات لا سيما المتعلقة بكيفية احتساب الخدمات المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة [Financial Intermediation Services Indirectly Measured (FISIM)] والإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لتطوير هذا القطاع. ركز الاستبيان على أربعة محاور رئيسة، وهي:

1. المسوحات الميدانية للمؤسسات المالية في الدول العربية.
2. حجم القطاع المالي وأهم مؤشرات أدائه.
3. خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة.
4. المقترحات التي تُساهم في تحسين قطاع الخدمات المالية في الدول العربية.

تم استيفاء الاستبيان من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في عشر دول عربية تتمثل في كل من: الأردن، والجزائر، والبحرين، والسعودية، والعراق، وفلسطين، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب.

أولاً: المسح الميداني للمؤسسات المالية

ركز المحور الأول على دورية وطبيعة المسوحات الميدانية المتعلقة بقطاع الخدمات المالية المعتمدة لدى الدول العربية، إضافة إلى الدعم المقدم من المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الشأن. كما تم استعراض التحديات المتعلقة بإعداد وتنفيذ تلك المسوحات.

1. طبيعة المسوحات الميدانية

تباينت دورية المسوحات الميدانية للمؤسسات المالية في الدول العربية، والجهات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ تلك المسوحات وكذلك طبيعة العينة المشمولة في هذه المسوحات. فيما يلي نبذة حول هذه طبيعة المسوحات:

في البحرين، تقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي بإجراء مسح سنوي كان آخره في أكتوبر 2018. يشمل المسح جميع المؤسسات المالية المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي. في هذا السياق، أشار المصرف إلى أنه يتم الاستعانة بالمركز الاحصائي الخليجي من خلال الاستشارات التقنية والدورات التدريبية السنوية التي ينظمها المركز. يقوم مصرف البحرين المركزي بنشر الإحصاءات الخاصة بالقطاع المالي على موقعه الإلكتروني.

في الجزائر، تقوم مديرية الإحصاء في البنك المركزي الجزائري بإجراء مسح سنوي للمؤسسات المالية، أخره كان في شهر ديسمبر 2018، حيث يشمل المسح كل المصارف والمؤسسات المالية بدون استثناء. يهدف المسح إلى التعرف على حجم المؤسسات المالية في الجزائر (عدد المؤسسات وفروعها، عدد الحسابات...الخ). في هذا السياق، أشار بنك الجزائر أنه لا يتم الاستعانة بخبرات المؤسسات الإقليمية والدولية عند إجراء المسح الميداني لقطاع المؤسسات المالية. بينما يتم نشر الإحصاءات الخاصة على شكل تقارير على المواقع الرسمية للبنك المركزي وصندوق النقد الدولي.

في فلسطين، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (دائرة إحصاءات المالية والحكومة) بإجراء تنفيذ مسح سنوي للمؤسسات المالية في دولة فلسطين. وجاري العمل الآن على تنفيذ مسح للبيانات المالية لعام 2018، حيث تم إجراء آخر مسح عام 2018 لبيانات عام 2017. أما فيما يتعلق بالعينة المشمولة في المسح، أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى شمولية المسح بالنسبة لقطاع الوساطة المالية. إضافة إلى تنفيذ مسح آخر بالعينة لقطاع الصرافين، وهي عينة طبقية، عشوائية منتظمة ذات مرحلة واحدة لقطاع صرافي العملات ومسح المالية والتأمين يشمل كافة المؤسسات المالية باستثناء قطاع صناديق الاستثمار وقطاع وكلاء التأمين. جدير بالذكر أن عينة الصرافين قسمت المؤسسات إلى نوعين: النوع الأول مكون من المؤسسات الكبرى التي تم حصرها بصورة شاملة، وتظم المؤسسات الكبرى من حيث حجم العمالة، أما النوع الثاني فيشمل المؤسسات ذات فئة العمالة المتوسطة والصغيرة التي تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة. ويتم نشر الإحصاءات الخاصة بالقطاع المالي على الموقع الإلكتروني للجهاز.

في الكويت، تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإجراء وتنفيذ المسح الميداني الخاص بالمؤسسات المالية، حيث أجرى آخر مسح عام 2018 عن بيانات عام 2017. في هذا السياق أشار البنك المركزي إلى أن المسح يغطي الجهات التالية:

1. البنوك وشركات الاستثمار والأنشطة المالية المساعدة، وتشمل:
   - البنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة وأنشطة الوساطة النقدية الأخرى.
   - شركات الاستثمار في الممتلكات والأوراق المالية وشركات الصرافة.

- الأنشطة المساعدة الأخرى للوساطة المالية.

2. التأمين المباشر وإعادة التأمين والتأمين بالعمولة، ويشمل:

- شركات التأمين المباشر.
- شركات التأمين بالعمولة.

أما بالنسبة للمعايير التي تأخذ في الاعتبار لإدراج المؤسسات المالية ضمن المسح الميداني، فتمثل في عدد المنشآت، وعدد العاملين بها، وتعويضات العاملين (أجور العاملين)، والإنتاج الإجمالي، والمستلزمات السلعية، والقيمة المضافة الإجمالية، والتغير في المخزون وإهلاك الأصول الثابتة. إضافة إلى ذلك أشار البنك المركزي انه يتم نشر التقارير الخاصة بالقطاع المالي على شكل تقارير دورية وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

في لبنان، لا يقوم المصرف بأي مسح ميداني للمصارف والمؤسسات المالية، بالمعنى الإحصائي. إذ أنه يتوجب عليه الحصول على ترخيص مسبق من المجلس المركزي لمصرف لبنان قبل مباشرة العمل. بالتالي، تصرّح المصارف والمؤسسات المالية عن جميع المعلومات والإحصاءات المطلوبة منها بحسب القوانين وتعاميم مصرف لبنان. وتشمل هذه المعلومات: الميزانيات بأنواعها، بيان الأرباح والخسائر، وعدة نماذج (بطاقات الدفع والصراف الآلي، هيكلية الموظفين). بينما يتم نشر الإحصاءات الخاصة بالقطاع المالي على الموقع الإلكتروني لمصرف لبنان.

2. التحديات والصعوبات المرتبطة بإعداد وتنفيذ مسوحات القطاع المالي في الدول العربية

أشارت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والجهات التي تقوم بتنفيذ المسوحات الميدانية إلى عدة تحديات تواجهها عند إعداد وتنفيذ المسوحات الميدانية الخاصة بالمؤسسات المالية، وهي على النحو التالي:

- عدم رد بعض الجهات على أسئلة الاستبيان.
- عدم الالتزام بالوقت المحدد للرد على الاستبيان.
- بعض المؤسسات ترفض الإفصاح عن البيانات من قبل عدد من الشركات المالية الكبرى، خاصة الشركات القابضة وشركات صرافي العملات.
- وجود فروقات في البيانات بين التقارير المالية، والبيانات المستوفاة من الميدان من خلال الباحثين.
- عدم استقدام أي بعثة متخصصة في القطاع المالي أو مشاركة الجهات الخارجية المتخصصة في الوساطة المالية.

ثانياً: قطاع الخدمات المالية في الدول العربية ومؤشرات أداءه.

تلعب الخدمات المالية دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تكمن أهميتها في العديد من الأنشطة الاقتصادية من خلال مساهمتها في القيمة المضافة كبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى. تقوم المؤسسات المالية بتسهيل الخدمات المالية والمصرفية المقدمة لجميع فئات المجتمع، إضافة إلى تمويلها

للمشاريع الاقتصادية وتوفير التسهيلات الائتمانية للعديد من المؤسسات المتوسطة والصغيرة. تسعى الدول إلى تحسين خدمات القطاع المالي من أجل تسيير الأعمال التجارية وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة بسهولة ويُسر.

1. مساهمة القطاع المالي في القيمة المضافة

يعتبر قطاع المؤسسات المالية من أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، حيث يُساهم بحصة تفوق 10 في المائة من القيمة المضافة في بعض الدول العربية مثل البحرين، والسودان، والإمارات (جدول رقم 1).

جدول رقم (1)

مساهمة قطاع البنوك والتامين والتمويل والخدمات المصرفية في الناتج المحلي الإجمالي

(%)

	2017		2018	
	قطاع البنوك والتأمين والتمويل	الخدمات المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة	قطاع البنوك والتأمين والتمويل	الخدمات المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة
الأردن	8.1	6.1	8.3	6.1
الإمارات	9.7		9.3	
البحرين	17.0		16.1	
تونس	2.7		2.9	
الجزائر	0.5		0.7	
جيبوتي	5.1		5.0	
السعودية	5.5	0.9	5.2	0.8
السودان	12.7		12.9	
سورية	1.7		2.2	
العراق	0.6		0.5	
عُمان	3.6		3.5	
فلسطين	3.9	2.5	4.0	2.6
قطر	3.7		3.4	
القُمر	2.2		2.2	
الكويت	10.0	6.5	8.0	4.7
لبنان	8.3		8.5	
ليبيا	0.6		0.5	
مصر	4.6		4.5	
المغرب	4.5		4.5	
موريتانيا	0.0		0.0	
اليمن	3.7		3.7	

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 والبنوك المركزية والاجهزة الإحصائية.

2. عدد المؤسسات المالية في الدول العربية

تبين من خلال ردود الدول العربية على استبيان الخدمات المالية وجود تفاوت وتنوع في عدد المؤسسات المالية وشركات التأمين على مستوى هذه الدول. يعتبر لبنان من أكثر الدول العربية التي لديها أكبر عدد من المصارف التجارية التقليدية، حيث بلغ عددها 44 مصرفاً تجارياً و16 مصرفاً متخصصاً وخمسة بنوك إسلامية حتى نهاية عام 2018. فيما بلغ عدد المصارف التجارية في العراق 42 مصرفاً تجارياً مقابل 25

مصرف اسلامي وثلاثة مصارف متخصصة. في حين بلغ عدد المصارف التجارية في مصر 35 مصرفاً تجارياً وثلاثة بنوك إسلامية، جدول رقم (2).

جدول رقم (2) : عدد المؤسسات المالية في بعض الدول العربية
حتى نهاية عام 2018

الدول	المصارف			شركات الصيرفة	شركات الاستثمار	شركات التأجير التمويلي	شركات التمويل الأصغر	الشركات القابضة	شركات التمويل العقاري	شركات الوساطة المالية	شركات التأمين
	التجارية	المتخصصة	الإسلامية								
الأردن	20		4			9	9			9	24
البحرين	25	51	21	19	51		2			4	35
الجزائر	20										24
السعودية	25		4	79		28	1		7		33
العراق	42	3	25	1911	10		1		1		35
فلسطين	11		3	294		13	6	9	1	9	9
الكويت	16	1	6	42	55						
لبنان	44	16	5	305						14	51
مصر	35		3			228	~ 924		15		37
المغرب	19		5	664		7	13		2	17	23

المصدر : استبيان إحصاءات الخدمات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

في الأردن، بلغ عدد المصارف التجارية 20 مصرفاً ويبلغ إجمالي مجموع أصولها حوالي (5.7) مليار دولار أمريكي عام 2018. في حين بلغ عدد المصارف الإسلامية 4 مصارف بمجموع أصول تقدر بحوالي (1.1) مليار دولار أمريكي. أما شركات التأمين فيبلغ مجموع أصولها حوالي (1.3) مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2018.

في البحرين، بلغ إجمالي أصول المصارف التجارية والإسلامية حوالي (94.69) مليار دولار أمريكي عام 2018، منها حوالي (27.9) مليار دولار أمريكي أصول للبنوك الإسلامية. في حين بلغ حجم أصول شركات الاستثمار البالغ عددها 50 شركة حوالي (20.6) مليار دولار أمريكي عام 2018. بينما بلغ مجموع أصول شركات التأمين البالغ عددها 35 شركة حوالي (6.5) مليار دولار أمريكي عام 2018.

في الجزائر، ارتفع مجموع أصول المصارف التجارية بنحو 10.4 في المائة حتى نهاية عام 2018 ليبلغ حوالي (131) مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الودائع شبة النقدية بنحو 10 في المائة عام 2018.

في السعودية، ارتفع مجموع الأصول في المصارف التجارية[1] بنحو 2.5 في المائة عام 2018 ليبلغ مجموع الأصول حوالي (2363.4) مليار ريال سعودي أي ما يعادل (630.2) مليار دولار أمريكي. في حين بلغ إجمالي الأصول للمؤسسات المالية الأخرى والتي تشمل شركات التمويل وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري حوالي 37 مليار ريال سعودي عام 2018.

[1] استبيان القطاع المالي في الدول العربية واستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعا 2019.

في العراق، بلغ مجموع أصول المصارف التجارية والإسلامية حوالي (98) مليار دولار أمريكي منها حوالي (7.7) مليار دولار أمريكي للبنوك الإسلامية البالغ عددها 25 مصرف إسلامي، في حين بلغ أصول المصارف المتخصصة البالغ عددها 5 مصارف حوالي (5.9) مليار دولار أمريكي عام 2018.

في فلسطين، بلغ عدد البنوك التجارية 11 بنك بمجموع أصول قدرت بنحو (13.3) مليار دولار أمريكي عام 2018. في حين بلغ مجموع أصول 3 بنوك إسلامية حوالي (2.3) مليار دولار أمريكي عام 2018. أما بالنسبة لشركات الصرافة المرخصة من قبل السلطة الفلسطينية (294 شركة) فيبلغ إجمالي أصولها حوالي (79) مليون دولار أمريكي عام 2018.

في لبنان، ارتفع مجموع أصول البنوك التجارية والاسلامية بنحو 12.9 في المائة ليبلغ حوالي (249.5) مليار دولار أمريكي عام 2018. بينما بلغ مجموع أصول المؤسسات المالية الأخرى والتي تشمل 45 مؤسسة مالية مسجلة لدى مصرف لبنان حوالي (1.54) مليار دولار أمريكي عام 2018.

في مصر، بلغ إجمالي القطاع المصرفي حوالي (303.3) مليار دولار أمريكي عام 2018، منها (11.9) مليار دولار أمريكي للمصارف الإسلامية. في حين بلغ إجمالي أصول 37 شركة تأمين حوالي (6.6) مليار دولار أمريكي عام 2018. أما عدد شركات التمويل الأصغر فيبلغ 924، مقسمة على النحو التالي: 8 شركات، و13 جمعية ومؤسسة أهلية فئة (أ)، و19 جمعية ومؤسسة أهلية فئة (ب)، و884 جمعية ومؤسسة أهلية فئة (ج).

في المغرب، بلغ مجموع أصول البنوك التجارية حوالي (140.2) مليار دولار أمريكي عام 2018، فيما بلغت أصول شركات التأمين حوالي (21.9) مليار دولار أمريكي عام 2018. أما المؤسسات الأخرى التي تشمل شركات قروض الاستهلاك وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل الأخرى والبنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى، فقد بلغ مجموع أصولها حوالي (32) مليار دولار أمريكي عام 2018.

كما يتضح من العرض السابق، السعودية جاءت في المرتبة الأولي بالنسبة لإجمالي أصول المصارف التجارية، تليها مصر ثم لبنان.

3. تطور عدد الفروع المصرفية في الدول العربية

شهد عام 2017، تراجعاً في عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف شخص بالغ في العديد من الدول العربية باستثناء كل من مصر والسودان وموريتانيا، مقارنة بعام 2016. إضافة إلى ذلك أشارت الإحصاءات[2] أن كل من المغرب ولبنان وتونس سجلت عدد الفروع المصرفية لديها فوق 20 فرعاً (لكل 100 ألف شخص بالغ)، حيث تراوحت قيمها 24.5 و23.8 و20.5 عام 2017 على التوالي. بالمقابل ارتفع عدد الصرفات الآلية في أغلب الدول العربية، تماشياً مع تزايد عدد السكان والأشخاص الذين يمتلكون حسابات مصرفية في المؤسسات المالية، جدول رقم (3).

[2] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية، 2019.

جدول رقم (3)
فروع البنوك التجارية وعدد آلات الصراف الآلي (لكل 100 ألف شخص بالغ)

الدول	2015		2016		2017	
	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف شخص بالغ)	عدد آلات الصراف الآلي (لكل 100 ألف شخص بالغ)	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف شخص بالغ)	عدد آلات الصراف الآلي (لكل 100 ألف شخص بالغ)	فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف شخص بالغ)	عدد آلات الصراف الآلي (لكل 100 ألف شخص بالغ)
الأردن	15.3	24.4	15.1	27.1	14.7	28.0
الإمارات	12.9	64.9	12.4	65.7	11.3	65.5
تونس	19.8	26.4	20.5	27.4	20.5	27.4
الجزائر	5.2	8.2	5.2	8.7	5.2	9.4
السعودية	8.6	73.8	8.6	74.4	8.5	74.4
السودان	3.3	4.7	3.3	5.1	3.3	5.4
العراق	4.9	1.9	4.1	2.4	4.0	2.7
عُمان	16.9	34.8	16.3	34.2	14.8	37.7
فلسطين	11.3	23.2	12.3	23.7	13.1	24.0
قطر	11.0	60.1	11.7	60.7	9.5	59.0
الكويت	14.4	54.9	14.3	62.2	14.2	64.4
لبنان	24.6	38.4	24.1	39.1	23.8	40.7
ليبيا	12.0	3.9	11.9	3.8	11.8	3.8
مصر	4.5	11.8	4.5	13.4	4.8	13.4
المغرب	24.5	25.9	24.7	26.7	24.5	27.0
موريتانيا	7.1	9.1	8.3	9.7	8.3	9.7

المصدر : البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تُشير الإحصاءات إلى أن عدد الفروع المصرفية لكل (100 ألف شخص بالغ) تراجع في أغلب الدول العربية. يعزى ذلك إلى عدة أسباب منها الاتجاه بدمج بعض المصارف التجارية، والتطور التقني في القطاع المالي والاتجاه لاستخدام تقنيات الهاتف المحمول والإنترنت في المعاملات البنكية وارتفاع عدد السكان بوتيرة أعلى من عدد الفروع المصرفية، إضافة إلى سياسة البنوك في تخفيض التكلفة من خلال تخفيض عدد الفروع المصرفية.

شكل رقم (1) : تطور معدل نمو السكان وفروع البنوك التجارية لكل 100 الف شخص بالغ عام 2017

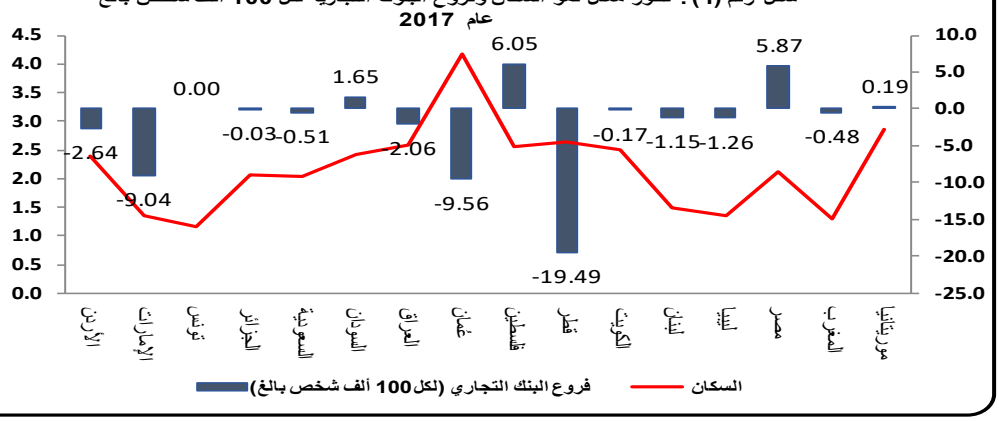

المصدر : البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الاقتصادية.

حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من المؤسسات المالية

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (4) أن حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية ارتفع في جميع المصارف التجارية بالدول العربية عام 2018، ليبلغ إجمالي التسهيلات المقدمة من المصارف التجارية ما يعادل 72.2 مليار دولار أمريكي عام 2018. بالمقابل ارتفعت التسهيلات

الائتمانية المقدمة من المصارف الإسلامية في الدول العربية عام 2018. أما بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر المسؤول وشركات التأجير التمويلي، فقد ارتفعت في أغلب الدول العربية عام 2018 مقارنة بعام 2017، باستثناء لبنان حيث تراجع حجم التمويل في مؤسسات التمويل الأصغر بنحو 4 في المائة لتبلغ قيمة التسهيلات الائتمانية حوالي 66 مليار دولار أمريكي مقابل 69 مليار دولار أمريكي عام 2017.

جدول رقم (4) : حجم التسهيلات التمويلية للمؤسسات المالية في بعض الدول العربية
مليون دولار أمريكي

الدول	السنوات	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة	المصارف الإسلامية	مؤسسات التمويل الأصغر	شركات التأجير التمويلي	مؤسسات الإقراض الأخرى
الأردن	2017	2,720	-	7,532	324		
	2018	2,847	-	7,974	359		
البحرين	2017	14,660	1,574	8,558			1,158
	2018	15,997	2,005	9,511			1,278
الجزائر	2017	75,051					
	2018	84,381					
السعودية	2017	379,871				13	
	2018	390,656				14	
العراق	2017	27,534	2,696	1,825			
	2018	27,631	2,905	2,025			
فلسطين	2017	6,777		1,249	215		
	2018	6,954		1,479	206		
الكويت	2017	72,194		52,115			
	2018	72,192		56,687			
لبنان	2017	53,448	1,568				
	2018	51,798	1,581				
مصر	2017			2,112	0.4	1,670	
	2018			2,711	0.7	2,435	
المغرب	2017	86,409		16	684	5,121	9,570
	2018	92,007		459	701	5,359	9,704

المصدر : استبيان إحصاءات الخدمات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

التحديات والحوافز التي تقدمها الدول العربية لتحفيز النمو في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

نستعرض فيما يلي أهم التحديات المتعلقة بالتمويل المصرفي المقدم من المؤسسات المالية وكذلك الحوافز المقدمة من الجهات الاشرافية لتحفيز النمو في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

في الأردن، سجل إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 5 في المائة في نهاية 2018 أي ما مقداره 1217.5 مليون دينار أردني، منه 355.0 مليون دينار للأفراد و862.5 مليون دينار للشركات (منها مبلغ 179 مليون دينار للشركات الصغير والمتوسطة). وقد أشار البنك المركزي إلى العديد من العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على الائتمان، نذكر منها تراجع معدلات النمو الاقتصادي وما رافقها من قيام البنك المركزي بانتهاج سياسة نقدية متشددة خلال عام 2018، أثرت على حجم الائتمان الممنوح والطلب عليه، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

فرض تعليمات على السيولة القانونية كمحدد يمكن أن يؤثر على قدرة البنوك على التوسع في منح الائتمان، خاصة إذا رافق ذلك ارتفاع في أسعار أدوات السياسة النقدية (سحب سيولة). بالتالي يتوجب على البنوك التحوط والاحتفاظ بهامش مريح من السيولة درءاً للمخاطر، علماً أن السيولة القانونية أخذت اتجاها تنازلياً في الأردن خلال الفترة 2014-2017، حيث بلغت في نهاية عام 2014 حوالي 152 في المائة، ثم انخفضت لتصل إلى 149 في المائة، و137.8 في المائة و130.2 في المائة في نهاية الأعوام 2015، 2016 و2017 على التوالي، إلا أنها ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 131.9 في المائة في نهاية عام 2018.

كما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام 2017 عدة مرات من أجل تقليص السيولة لدى البنوك، مما أدى إلى تحفظها بشكل أكبر عند التوسع في منح التسهيلات لعملائها ورفع سعر الفائدة على الودائع لديها سعيا منها لجذب مزيد من المدخرات. إضافة إلى ذلك، فقد أدى ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2018 مقارنة مع عام 2017 إلى ارتفاع الطلب على التسهيلات وخصوصاً من قبل الأفراد.

في السعودية، بلغ إجمالي حجم التمويل المصرفي نحو 1425 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 390 مليار دولار أمريكي في نهاية العام المالي 2018. كما أشارت مؤسسة النقد إلى عدم وجود أية تحديات في الوقت الراهن من ناحية الإقراض، حيث سجل حجم التمويل الممنوح خلال العام من البنوك ارتفاعاً عام 2018 بالمقارنة بالعام 2017، كما أن البنوك تحتفظ بسيولة كافية لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

فيما يتعلق بالجهود والحوافز التي تقدمها مؤسسة النقد العربي السعودي[3]، فقد أشارت في هذا الجانب أن المملكة العربية السعودية تسعى لرفع نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع الحيوي حيث وضعت رؤية 2030، بهدف زيادة نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى مستويات أعلى. في هذا الشأن تبنت المؤسسة عدة مبادرات داخلية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووجهت المؤسسة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى إلى اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات لدعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تنظم المؤسسة العديد من ورش العمل لمناقشة موضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمشاركة العديد من الجهات العامة والخاصة والخروج بمبادرات تعني بتسهيل الحصول على التمويل والتدريب.
تعمل المؤسسة مع الجهات ذات العلاقة بشكل وثيق في المجالات المشتركة لرفع كفاءة القطاع وبناء البنية التحتية اللازمة لنمو وتطوير القطاع بشكل متوازن وصحي وآمن. هذا يصب في هدف تحقيق رؤية 2030 التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بما فيه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. من المتوقع أن يساهم ذلك في تنسيق العمل وتوحيد الجهود تحت مظلة واحدة لتسهيل بيئة الأعمال في المملكة ورفع ثقافة ريادة الأعمال وتحفيز نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمتها بشكل أكبر في الاقتصاد.

[3] برنامج تطوير القطاع المالي، "وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020، روية 2030"، مؤسسة النقد العربي السعودي.

في العراق، بلغ حجم التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (96) مليار دينار عراقي، إضافة إلى ذلك أشار البنك المركزي أن أهم التحديات التي تواجه التمويل المصرفي بشكل عام هو التطورات الأمنية في العراق ومشكلة الضمانات والغاية الحقيقية من التمويل.

فيما يتعلق بالحوافز التي تقدمها الجهات الاشرافية لتحفيز النمو في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قدم البنك المركزي حزمة من الإجراءات لتحفيز النمو في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، منها خفض سعر الفائدة على قروض القطاع إلى مستويات مقبولة إضافة إلى تخفيف وتبسيط الإجراءات المصاحبة لمنح هذا النوع من القروض وكذلك رصد مبلغ كبير لقروض هذا القطاع.

في فلسطين، بلغ حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حوالي 8.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2018، حيث يعتبر غياب العملة الوطنية من أبرز التحديات التي تواجه الائتمان في فلسطين.

أما بالنسبة للحوافز التي تقدمها سلطة النقد الفلسطينية، فقد أشارت في هذا الجانب أنها شجعت المصارف على توجيه جزء أكبر من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها للشركات الصغيرة والمتوسطة لأهمية دورها في التنمية الاقتصادية، حيث تجلى ذلك من خلال تعميم سلطة النقد رقم 2013/53 الصادر بتاريخ 2013/04/16 والذي ينص على تطوير وتعزيز فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما قامت سلطة النقد بإعطاء وزن مخاطر 75 في المائة للائتمان الذي يمنح لهذه المنشآت، الأمر الذي من شأنه تحفيز عمليات المنح.

في لبنان، تراجعت التسهيلات الائتمانية عام 2018 مقارنة بعام 2017، حيث تركزت جهود مصرف لبنان خلال السنوات الماضية على تقديم الحوافز المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفيه تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بكلفة مخفضة في القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل القطاعات الإنتاجية والتقنية والبيئة والسكن والتعليم. يهدف مصرف لبنان من خلال هذه المبادرة إلى خلق فرص عمل جديدة للشباب اللبناني وتأمين التمويل اللازم لانطلاق مؤسسات جديدة صغيرة ومتوسطة الحجم لتنشيط الدورة الاقتصادية. حيث أشار المصرف أن من أبرز القروض المقدمة من المصارف والتي تستفيد من حوافز مصرف لبنان، هي:

1. القروض المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة للمؤسسات في القطاعات الإنتاجية (سياحية، وزراعية، وصناعية، وحرفية)، وتلك الممنوحة للمؤسسات التي تصنع محليا أجهزة تقنيات المعلومات والبرامج والتقنيات المتخصصة، وتقوم بالخدمات المرتبطة بهذه الأجهزة والبرامج والتقنيات، باستثناء القروض المضمونة من "شركة كفالات ش.م.ل ".
2. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والإنتاج الحرفي، والتقنيات المتطورة مقابل كفالة تدفع من "شركة كفالات ش.م.ل." والتي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة.
3. القروض الصغيرة الممنوحة بالليرة اللبنانية بموافقة مؤسسات الإقراض الصغير للأفراد أو للمؤسسات الصغيرة التي تتألف من 4 أشخاص أو ما دون ذلك لمساعدتهم على خلق وتطوير مشاريع إنتاجية

(صناعية، وزراعية، وحرفية) أو خدماتية أو سياحية أو تجارية، خاصة بهم، أو لمساعدتهم على تحسين وضعهم المعيشي أو السكني.

4. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية التي تهدف إلى تمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة ولا تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة.
5. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية لتمويل الرأسمال التشغيلي مقابل القروض التي تستفيد من دعم الدولة للفوائد المدينة أو تلك الممنوحة وفقا للفقرة (4) أعلاه، وذلك بعد تاريخ 2015/1/1.
6. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية للقطاعات الإنتاجية ضمن برنامج "كفالة المؤسسات الصغيرة" (مثل القروض المكفولة من قبل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية) .
7. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية لرواد الأعمال والمبادرين لإنشاء مشاريع جديدة في مجال المعرفة والإبداع.
8. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية لأغراض الأبحاث والتطوير في قطاعات إنتاجية تقوم بجهد مشترك بين مؤسسات إنتاجية من القطاع الخاص في لبنان وأي من الجامعات أو مراكز الأبحاث أو الحاضنات لتطوير منتجات حالية أو خلق منتجات جديدة.
9. القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي (أكاديمي ومهني وتقني).

في الكويت، لا يوجد تحديات تواجه التمويل المصرفي، فيما عدا تلك الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في: عدم وجود مسح اقتصادي شامل لجميع المنشآت الاقتصادية في دولة الكويت. كذلك عدم متابعة التغيرات بشكل دوري وتوفير دراسات سوقية متكاملة لأصحاب المشاريع، وعدم إقبال البنوك على تمويل هذه المشاريع وتركزها في مجالات المشاريع الكبيرة. فيما يتعلق بالحوافز التي تقدمها الجهات الإشرافية لتحفيز النمو في قطاع المشروعات، فقد أشار البنك المركزي الكويتي إلى مبادرات أطلقتها الجهات التالية:

1. الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

في ضوء سعى حكومة دولة الكويت إلى تشجيع الشباب للعمل في القطاع الخاص والعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحاربة البطالة، فقد أصدرت القانون (98) لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة. يبلغ رأس مال الصندوق حوالي 2 مليار دينار كويتي، يمول من خلاله المشاريع الصغيرة والمتوسطة المجدية والمملوكة من قبل الكويتيين بنسبة لا تزيد عن 80 في المائة من تكلفة المشروع. يهدف القانون إلى دعم الشباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص من تحقيق النمو الاقتصادي في دولة الكويت، وزيادة مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، والمساعدة في خلق بيئة ملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. بنك الكويت المركزي

- شجع بنك الكويت المركزي تمويل هذه المشروعات، حيث قام بتحديد وزن مخاطر تفضيلية يبلغ 75 في المائة، لقروض البنوك الممنوحة لتلك المؤسسات، حتى يخفف تكلفة رأس المال على البنوك ويشجعها على تنمية هذه الشركات، بتمويلها مقارنة بغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- أصدر بنك الكويت المركزي عام 2015 دليل حماية العملاء من الأشخاص الطبيعيين والشركات الصغيرة والمتوسطة، متضمناً التثقيف والتوعية بحقوق هؤلاء العملاء في ضوء طبيعة تعاملاتهم مع البنوك. فضلاً عن متابعة الالتزام بها، كما أن هناك وحدة لحماية العملاء داخل بنك الكويت المركزي تتلقى الشكاوى وتقدم الحلول المناسبة، بالإضافة إلى الخط الساخن للرد على استفسارات العملاء وتوجيههم لحل مشكلاتهم مع وحدات القطاع المصرفي والمالي الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.
- يتابع بنك الكويت المركزي بشكل نصف سنوي خطط البنوك لتطوير المنتجات والخدمات سواء لقطاع التجزئة أو الشركات، مما يعد حافزاً للابتكار والتحسين.

3. وزارة التجارة والصناعة:

تقوم الوزارة بتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشأن السماح بالترخيص للأعمال الحرة متناهية الصغر كما ورد ضمن القرار الوزاري الصادر عام 2017.

4. بنك الكويت الصناعي:

يقوم بنك الكويت الصناعي بتحفيز المشروعات الصغيرة بتمويل يصل إلى 400 ألف دينار كويتي بضمان أصول المشروع، وتمويل المشاريع الجديدة لحد يصل إلى 80 في المائة من قيمة المشروع (بحد أقصى 400 ألف دينار كويتي)، مع فترة سماح تصل إلى 3 سنوات للمشاريع الجديدة، وكذلك تقديم القرض الحسن بحد يصل إلى 25 ألف دينار كويتي لمقابلة مصاريف التشغيل المدفوعة على أساس شهري، وحد الربح 2.5 في المائة.

في مصر، تتمثل الجهود والحوافز التي يتم تقديمها من أجل تحفيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فيما كما يلي:

- إصدار ضوابط التعامل مع مقدمي خدمات نظم المدفوعات الإلكترونية لعمليات منح التمويل والتحصيل الخاصة بالنشاط للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر.
- تنظيم استخدام خدمات نظم المدفوعات الهاتفية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر في المعاملات المالية للنشاط.
- إضافة صناديق الاستثمار كأحد الجهات التي يجوز لها عمل حوالة للمحافظة الائتمانية من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر إليها.
- إصدار الضوابط التنظيمية لمزاولة نشاط صناديق الاستثمار في التمويل متناهي الصغر التي تتعامل في القيم المنقولة.

- إصدار ضوابط إلغاء مزاولة النشاط الاختياري للجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.
- الموافقة على ضوابط قيد ونقل وغلق فروع الشركات العاملة في مجال نشاط التمويل متناهي الصغر.

أشار البنك المركزي المصري، أن أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي المتعلقة بالتمويل تتمثل في إتاحة التمويل لكافة فئات المجتمع، والتي تشمل المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة بالإضافة إلى تمويل الأفراد. لذا فقد أولى البنك المركزي اهتمام كبير خلال الفترة السابقة بالشمول المالي، فضلا عن استهداف كافة فئات المجتمع وخاصة المهمشة منها للدخول تحت مظلة القطاع المالي الرسمي بما يؤدى إلى زيادة عدد المتعاملين مع القطاع المصرفي بما يعزز الشمول المالي.

في إطار الاهتمام الذي يوليه البنك المركزي المصري للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، فقد أصدر عدة مبادرات تهدف إلى تيسير فرص إتاحة التمويل المصرفي لهذه الشركات بغرض دفع عجلة الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، منها:

- مبادرة تمويل الشركات والمنشآت الصغيرة.
- مبادرة تمويل الشركات المتوسطة المنتظمة العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والطاقات الجديدة والمتجددة بغرض تمويل الآلات أو معدات وخطوط انتاج جديدة.
- مبادرة تمويل الشركات والمنشآت السياحية المنتظمة لأجراء عمليات الاحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.
- مبادرة تمويل الشركات والمنشآت المتوسطة لتمويل رأس المال العامل.

في المغرب، يبرز مؤشر (FINDEX) وجود إمكانية قوية للتمويل، ولكن توجد هناك بعض التحديات التي تعترض الشمول المالي للمغاربة . فقد كشفت المؤشر أن المستوى المنخفض للخدمات المالية الرسمية يفسر بشكل رئيسي من خلال:

- مستوى الدخل المنخفض: يعتبر أكثر من 71 في المائة من البالغين فقط الذين ليس لديهم حسابات بنكية كما أن حوالي 48 في المائة من البالغين الذين لا يتعاملون مع البنوك .
- الاستخدام العالي للخدمات المالية غير الرسمية، حيث يستخدم حوالي 21 في المائة من السكان قنوات الادخار المقدمة، ولكن أكثر من ثلثي هؤلاء السكان يستخدمون قنوات غير رسمية. بالمقابل يلجأ 26 في المائة من المغاربة إلى قنوات تمويلية، و88 في المائة منهم يستخدمون خدمات غير رسمية (الأسرة، والتأمين التكافلي، والسلف من التجار الصغار،... إلخ) .
- الحالة الاجتماعية والاقتصادية: فيما يتعلق بالسكان الإناث، يؤدي الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بالعوامل الثقافية إلى استبعاد مالي مرتفع للنساء مقارنة بالرجال. وبالفعل، فإن الشمول المالي للنساء اللواتي يتقاضين رواتب يكاد يعادل مستواه لدى الرجال. ومع ذلك، فإن الفجوة تتسع بشكل كبير بين العاملين لحسابهم الخاص (35 في المائة للرجال، 21 في المائة للنساء) وتصبح الفجوة أكبر للعاطلين عن العمل. فيما يتعلق بالشباب، يرتبط الاستبعاد المالي ارتباطًا وثيقًا بالمستوى العالي للبطالة في هذه الفئة من السكان. توضح مقارنة معدل الشمول المالي للشباب مع البلدان الأخرى أنه كلما ارتفع معدل بطالة الشباب، زاد إقصائهم المالي.

إضافة إلى ذلك، يتفاقم الاستبعاد المالي بسبب انخفاض مستوى التثقيف المالي، وهو يفسر جزئياً فقط بمعدل الأمية. في الواقع، فإن معدل نجاح اختبار التعليم المالي للبنك الدولي أقل في المغرب (41 في المائة) منه في بلدان أخرى مثل زامبيا وموزمبيق والسنغال (معدلات أعلى من 50-60 في المائة). في حين أن المغرب لديه معدل معرفة القراءة والكتابة أعلى من هذه البلدان. أما من جانب حماية المستهلك، على الرغم من أن المنتجات المصرفية هي أكثر المنتجات المالية شعبية، فإن مسح القدرة المالية لعام 2013 يوضح أنها أقل استجابة لتوقعات العملاء من المنتجات المالية الأخرى.

فيما يتعلق بالشركات، أشار بنك المغرب إلى مسح أجرته الجمعية المغربية للتربية المالية في عام 2017 بين 1007 شركة صغيرة وصغيرة جدًا، أن حجم النشاط المنخفض (45 في المائة من المشاركين) هو العقبة الرئيسية أمام النظام المصرفي يليه عدم وجود الحاجة (41 في المائة من المستطلعين)، وعدم الثقة في البنوك (13 في المائة من المستطلعين). كما بين الاستطلاع أن المنتجات المصرفية الأساسية فقط هي التي حققت اختلاف كبيرًا: البطاقات المصرفية (44 في المائة) والشيكات28 في المائة) ، بالإضافة إلى ذلك، 60 في المائة من الشركات لديها تحديات التدفق النقدي. للتعامل مع هذه التحديات، تستخدم الشركات المنتسبة (53 في المائة) أو اجراء تسوية مع الموردين بنسبة تبلغ 29 في المائة). تكلفة الاعتمادات هي المعيار الرئيس للقرار لاختيار عرض التمويل (58 في المائة)، تليها المرونة الممنوحة في حالة وجود صعوبات في الدفع (34 في المائة) ومبلغ المشروع (31 في المائة).

أما بالنسبة للقطاع غير الرسمي وقطاع النقد، فهي تحد من الشمول المالي للأفراد والشركات، لا سيما بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية على تقييم مخاطر هذه القطاعات وخوف هؤلاء السكان من الدوائر المالية الرسمية. تؤدي هذه الطبيعة غير الرسمية إلى تعقيد وصول الأفراد والشركات إلى الائتمان المصرفي، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى: قلة الضمانات للحصول على الائتمان، وقلة المعرفة بحسابات الأرباح والخسائر للشركات، وسجلات الائتمان أو القروض وفتح الحساب غالبًا ما يكون غير مكتمل، والتعقيد في قواعد مكافحة غسل الأموال.

فيما يتعلق بالحوافز التي تقدمها المغرب، فقد اتخذت مجموعة من الإجراءات الضريبية والتحفيزية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والتي تستفيد من تخفيض الضغط الضريبي. من ضمن هذه الإجراءات:

- العمل لأول مرة بنظام الجدول التصاعدي في مجال الضريبة على الشركات، عوض عن جدول الأسعار النسبية المطبق حاليا، مما سيخفف الضغط الضريبي على المقاولات الصغرى والمتوسطة، وسيضخ إمكانات مالية معتبرة في خزينة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- إلغاء الرسوم عند اقتناء قطعة أرض من أجل مشروع استثماري، والذي كان المقاول يدفع عنه 5 في المائة كرسوم تسجيل.
- التخفيض من الضريبة لفائدة المنشآت التي تساهم في رأسمال المقاولات حديثة النشأة المبتكرة في مجال التقنيات الحديثة.
- تخفيض سعر الضريبة على الشركات من 20 في المائة إلى 17.5 في المائة بالنسبة للشركات الخاضعة للضريبة على الشركات بالسعر العادي، التي تحقق أرباحاً تقع ضمن شريحة الأرباح المتراوح مبلغها ما بين (300 ألف درهم مغربي) و(مليون درهم مغربي).

- تحديد سقف السعر التصاعدي في حدود 17.5 في المائة بالنسبة للشركات التي تخضع حاليًا لهذا لسعر التصاعدي هي المنشآت المصدرة والمنجمية والفندقية والحرفية والمؤسسات التعليمية الخاص، بحيث تحقق أرباحا تفوق 300 ألف درهم مغربي، إضافة إلى منحها حق الاستفادة من امتياز تطبيق السعر التصاعدي المحدد بنسبة 10 في المائة عندما تحقق أرباحا تساوي هذا الحد أو تقل عنه.

فيما يتعلق بالحوافز التي تم اتخاذها لتشجيع الاستثمار وتحفيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فقد أشار بنك المغرب إلى ما يلي:

- اعتماد المخطط الجديد لإصلاح الاستثمار، خاصة تفعيل النظام الجبائي التحفيزي الخاص بالشركات الصناعية الجديدة .
- اعتماد نصوص قانونية تنص من جهة على تحديد أجل للعدد من الإدارات، للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار، والتأكيد على أن عدم جوابها داخل هذا الأجل، يعد بمثابة موافقة من قبلها، ومن جهة ثانية، على ألا تطلب أي إدارة عمومية من المستثمر وثائق أو معلومات تتوفر لدى إدارة عمومية أخرى، إذ يرجع للمرافق العمومية التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات، بالاستفادة مما توفره المعلومات والتقنيات الحديثة.
- إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتمكينها من الصلاحيات الازمة للقيام بدورها خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة هذه المراكز.
- إحداث لجان الموحدة للاستثمار.
- اعتماد النصوص القانونية المتعلقة بتبسيط الإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.
- إحداث صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات من أجل تسهيل اندماج النسيج الصناعي وعصرنة آليات الإنتاج وتعزيز قدرته على تعويض المنتوجات المستوردة. علاوة على ذلك، تم تخصيص تمويل بنكي تنافسي ومتكامل في إطار الشراكة المبرمة بين الدولة والقطاع البنكي، الذي التزم بمواكبة المقاولات الصناعية من خلال تطبيق نسب فائدة تنافسية ودعم إعادة الهيكلة والمواكبة لتعزيز موقع الشركات على الصعيد الدولي وتوفير المواكبة والخدمات الاستشارية لحاملي المشاريع الجديدة.
- العمل على تعبئة العقار لفائدة المشاريع الاستثمارية بما يسمح باستباق الحاجيات العقارية لهذه المشاريع، والحد من ظاهرة ارتفاع أسعار العقار في المناطق ذات الجاذبية.

حجم الائتمان المحلي والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية

ارتفع حجم الائتمان المحلي في الدول العربية خلال عام 2018، باستثناء لبنان التي تراجع فيها حجم الائتمان، نتيجة تراجع التسهيلات الائتمانية الشخصية بنحو 5 في المائة لتبلغ قيمة القروض الشخصية حوالي 17 مليار دولار أمريكي مقابل 18.4 مليار دولار أمريكي عام 2017 وتمثل القروض الشخصية حوالي 29 في المائة من إجمالي القروض المقدمة في لبنان.

- **قروض المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة**

في الأردن، ارتفعت القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى 359 مليون دولار أمريكي عام 2018 مقابل 324 مليون دولار أمريكي عام 2017.
في السعودية، بلغت قيمة القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة حوالي 101 مليون دولار أمريكي عام 2018.
في المغرب، تراجعت القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للمشاريع الصغيرة بنحو 3 في المائة عام 2018 لتبلغ قيمة القروض لهذا القطاع حوالي 11327 مليون دولار أمريكي.

- **قروض الصناعات التحويلية**

ارتفعت قروض قطاع الصناعات التحويلية في جميع الدول العربية، وسجلت أعلى قيمة بهذا القطاع في مصر، حيث ارتفعت بنحو 7.5 في المائة لتبلغ قيمة القروض حوالي 23.5 مليار دولار أمريكي عام 2018 مقابل 21.8 مليار دولار أمريكي عام 2017. يليها الكويت، حيث ارتفعت بنحو 5.7 في المائة لتبلغ قيمة القروض الممنوحة لهذا القطاع حوالي 6.5 مليار دولار أمريكي عام 2018 مقابل 6.2 مليار دولار أمريكي عام 2017.

- **القروض الشخصية**

ارتفعت القروض الشخصية في جميع الدول العربية باستثناء لبنان، وسجلت أعلى قيمة لها في السعودية، حيث بلغت حوالي 338 مليار دولار أمريكي عام 2018. وحلّت الكويت في المركز الثاني بقروض بلغت 52 مليار دولار أمريكي.

- **قروض قطاع الخدمات المالية**

ارتفعت التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الخدمات المالية في العديد من الدول العربية، باستثناء الكويت ولبنان، حيث تراجعت بنحو 19 و17 في المائة عام 2018 على التوالي. يذكر أن قيمة القروض المقدمة لنشاط الخدمات المالية سجل أعلى قيمة في الكويت، حيث بلغت نحو 3 مليار دولار أمريكي عام 2018.

جدول رقم (5) : حجم الائتمان المحلي والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية

مليون دولار أمريكي

الأنشطة	الأردن		البحرين		السعودية		العراق		الكويت		لبنان		مصر		المغرب	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
المنشأة الصغيرة والمتوسطة	324	359	..	..	..	101	..	..	..	..	..	..	..	..	12,045	11,327
تسهيلات شخصية	5,055	5,350	9,934	11,070	330,445	338,592	..	..	49,908	52,229	18,351	17,496	14,331	17,078	28,197	29,378
الخدمات المالية	789	852	591	607	35	37	887	970	4,367	3,513	3,420	2,824	..	..	11,010	11,494
الصناعات التحويلية	3,835	4,322	1,909	2,437	160	169	1,465	1,487	6,213	6,568	4,989	5,441	21,832	23,472	13,207	13,467
التعدين	360	502	159	257	15	19	..	76	4,382	5,568	66	94	..	..	1,596	1,739
السياحة والفنادق والمطاعم	870	831	459	472	..	..	5,151	5,160	..	..	1,687	1,570	..	..	1,575	1,465
القطاع الحكومي	2,983	2,813	886	694	47	47	..	..	..	..	..	..	21,087	31,848	4,274	7,716
العقار	5,321	5,436	4,517	4,965	211,499	240,225	6,664	8,112	26,316	27,225	13,848	12,975	..	..	6,784	6,644
الزراعة والأسماك	476	468	22	6	12,249	14,705	1,473	1,744	49	59	625	652	687	975	3,250	3,784
أنشطة أخرى، منها :	5,452	5,624	5,118	5,283	..	..	1,939	1,685	25,930	26,434	18,182	19,547	6,625	8,210	16,516	16,358
1) شراء اسهم	223	215	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
2) خدمات أخرى	..	..	2,125	2,272	..	..	1,939	1,685	8,326	8,680	..	..	699	773	..	..
3) التشيد	..	..	..	..	..	..	..	..	6,154	6,558	..	..	..	..	..	..
4) التجارة	5,229	5,409	2,993	3,011	..	..	..	..	11,070	10,820	12,701	14,109	5,926	7,437	5,814	5,716
5) النقل والاتصالات	..	..	259	381	..	..	2,232	1,615	..	..	..	..	..	..	3,888	3,717
6) خدمات ومرافق عامة	..	..	..	..	..	..	12,243	11,679	380	376	..	..	17,986	19,713	..	..
الإجمالي	**25,465**	**26,557**	**23,136**	**25,319**	**1,386,530**	**1,425,896**	**20,863**	**21,564**	**117,164**	**121,597**	**61,168**	**60,599**	**82,548**	**101,296**	**86,409**	**92,044**

المصدر : استبيان إحصاءات الخدمات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تعثر القروض في الدول العربية

فاقت نسبة القروض المتعثرة 10 في المائة في كل من تونس، والجزائر والعراق، حيث بلغت على التوالي 13.8 في المائة و12.3 في المائة و11.4 في المائة عام 2017. في هذا السياق سجلت أعلى نسبة تعثر في الدول العربية بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي، جدول رقم (6).

جدول رقم (6) : نسب التعثر المسجلة في بعض الدول العربية حسب القطاعات

(%)

الدول العربية	السنوات	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	السودان	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	المغرب
قروض شخصية	2015	...	5.2	3.3	10.4	5.0	38.9	...	2.4	2.1	6.7
	2016	4.5	5.2	4.0	10.7	3.2	39.0	...	2.2	2.5	6.7
	2017	3.6	5.7	3.4	10.8	2.6	38.0	...	1.9	2.6	6.7
القطاع الزراعي	2015	...	15.5	14.6	5.9	10.0	5.5	5.0	3.2	3.6	9.2
	2016	3.2	15.3	19.8	6.3	11.2	5.7	3.8	10.2	4.6	7.1
	2017	3.7	10.5	12.3	2.0	5.3	1.1	3.7	1.7	5.9	7.2
الصناعات التحويلية	2015	...	5.9	10.0	27.8	6.0	8.7	3.8	3.0	3.6	10.0
	2016	3.2	7.6	13.8	27.6	8.1	8.9	4.9	2.8	3.7	10.6
	2017	4.5	...	12.7	22.6	4.6	10.6	3.8	1.3	4.7	10.3
التجارة	2015	...	12.4	6.2	14.2	9.0	...	5.0	2.9	4.5	13.4
	2016	7.7	17.0	5.4	14.3	7.4	...	4.8	2.5	4.5	12.8
	2017	6.1	19.9	6.6	11.3	5.1	...	4.0	2.9	4.6	13.1
المشاريع الصغيرة والمتوسطة	2015	...	16.4	...	20.2	...	3.6	...	...	...	23.8
	2016	...	23.5	...	19.1	...	2.3	...	...	...	22.0
	2017	...	21.8	...	17.6	...	2.8	...	...	...	22.0

المصدر : استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

كما تباينت نسبة تعثر القروض في القطاع المصرفي، حيث سجلت كل من تونس والجزائر والعراق والمغرب أعلى نسبة تعثر قروض، شكل رقم (2).

شكل رقم (2) : نسبة القروض المتعثرة في القطاع المصرفي من اجمالي القروض في بعض الدول العربية

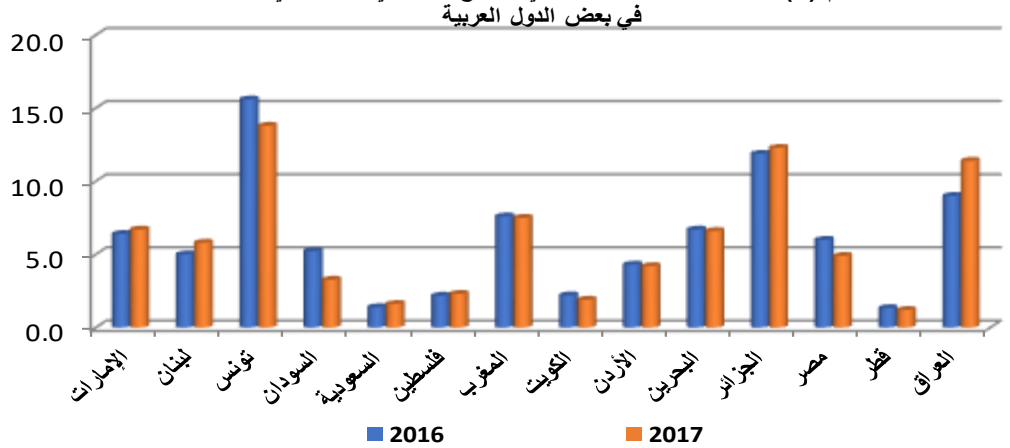

المصدر : استبيان القروض المتعثرة في الدول العربية (2018)، صندوق النقد العربي.

4. تطور عدد بطاقات الائتمان المصدرة في الدول العربية

أصبحت صناعة البرمجيات التقنية المطورة من أحد الدعائم الأساسية للنمو الاقتصادي للبلدان، وتعكس بطاقات الائتمان مدى تطور البنية التحتية التقنية في الدول كونها أحد مؤشرات قياس الشمول المالي. أما على مستوى الدول العربية التي ردت على استبيان "القطاع المالي"، فقد تبين أن عدد بطاقات الائتمان المصدرة قد ارتفع في الدول العربية، خاصة في المغرب، حيث بلغ عددها حوالي 15104 ألف بطاقة عام 2018 مقارنة بنحو 14084 ألف بطاقة عام 2017. يذكر أن أعلى معدل نمو لبطاقات الائتمان المصدرة عام 2018 سجل في العراق، حيث بلغ معدل نموها 152 في المائة ليبلغ عددها نحو 315 ألف بطاقة، جدول رقم (7).

جدول رقم (7) : عدد بطاقات الائتمان المصدرة في بعض الدول العربية

بالآلف

الدول	2016	2017	2018
العراق	106	125	315
الكويت	776	823	878
لبنان	2,764	2,633	2,779
مصر	3,860	3,555	3,976
المغرب	13,920	14,084	15,104

المصدر : استبيان إحصاءات الخدمات المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

ثالثاً: خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة

تعتبر خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM) بأنها مدفوعات على الرسوم غير المتضمنة في الخدمات المصرفية. بالنسبة للبنوك التقليدية تعتبر الخدمات المصرفية على أنها مدفوعات ضمن تدفقات الفائدة، حيث يقوم المقترض بدفع سعر فائدة أكبر من سعر العائد السائد في السوق، بالرغم من أن الفرق يمثل الدفع الضمني للمقترض للخدمات التي يقدمها البنك. في حين تعتبر للمودعين إيصالات الفائدة والتي هي أقل من معدل العائد السائد في السوق وكمدفوعات ضمنية للخدمات التي يقدمها البنك.

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فتأخذ عوائد الاستثمارات محل الفوائد ويحل توزيعات الأرباح (للمودع والمستثمر) بدل المدفوعات التي تهم المودعين، وعلى عكس البنوك التقليدية لا يتم ضمان المقبوضات والمدفوعات، بل تعتمد على نتائج المشروعات والاستثمارات التي يقوم بها البنك. بالتالي، فإن مفهوم (FISIM) كما تم التعبير عنه في نظام الحسابات القومية لعام 2008 ينطبق على كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

يتم احتساب الخدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM) في نظام الحسابات القومية 2008، على أدوات القروض والأدوات الشبيهة بالودائع التي تتعامل بها البنوك والمؤسسات المالية التقليدية. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فهي تكافئ التمويل والصناديق التمويلية. يتم تطبيق صيغة (FISIM) بشكل مستقل تماماً، ثم يتم جمعها مع إنتاج البنوك للحصول على إجمالي قطاع البنوك، حيث يُقاس الإنتاج في جانب

الإقراض بانه إيراد من الفوائد التي تتجاوز معدل العائد في السوق، ويشار إليه في نظام الحسابات القومية بالمعدل المرجعي.

الخدمات المتضمنة للمقترضين = ($r_l - r_r$) × القروض **(1)**

الخدمات المتضمنة للمودعين = ($r_r - r_d$) × الإيداعات **(2)**

حيث يمثل (r_l) سعر الفائدة على القروض و (r_r) المعدل المرجعي، في حين يمثل (r_d) سعر الفائدة المدفوع على الودائع.

وعليه يتم حساب (FISIM) = (الخدمات الضمنية للمقترضين + الخدمات الضمنية للمودعين)

= ($r_l - r_r$)× القروض + ($r_r - r_d$) × الإيداعات

في حالة البنوك الاسلامية، فتقدر بطريقة استبدال العوائد على "التمويلات" بدل سعر الفائدة على القروض وكذلك توزيع الأرباح على المودعين. كما أن الفائدة المدفوعة للمودعين تكافئ معدل سعر السوق (r_r).

الخدمات المتضمنة في التمويل = ($r_{fin} - r_r$ × التمويل) (Financing) **(3)**

الخدمات المتضمنة للمودعين = ($r_{fund} - r_d$ × صناديق التمويل) (Funding) **(4)**

حيث يمثل (r_r) المعدل المرجعي وتعتبر (r_{fin}) العائد على التمويل. في حين تعتبر (r_{fund}) الأرباح الموزعة على التمويل.

1. كيفية احتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشر

نستعرض فيما يلي ردود الدول العربية فيما يتعلق بالجهة التي تقوم باحتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشر وكيفية الاحتساب وأهم التحديات في هذا الجانب.

في الأردن، تقوم دائرة الإحصاءات العامة بالاستعانة بالمؤسسات الدولية في احتساب خدمات الوساطة المالية، باعتماد المنهجية المتبعة في نظام الحسابات القومية 2008، حيث تتناسب مع التوصيات الدولية في نظام الحسابات القومية. كما أشار البنك المركزي بانه يتم احتسابها على مستوى المجتمع، في حين يتم اعتماد بيانات البنك المركزي في التقدير. أما بالنسبة للبنوك التقليدية فيتم اعتماد المنهجية المتبعة في نظام الحسابات القومية 2008 الخاصة بخدمات الوساطة المالية للبنوك التقليدية.

في الجزائر، لا يتم احتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشر، وبالتالي فإنه لا يتم إضافتها إلى إنتاج قطاع البنوك والتامين.

في العراق، تقوم مديرية الحسابات القومية بالجهاز المركزي للإحصاء باحتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة، ولا يتم الاستعانة بالمؤسسات الدولية في هذا الشأن. لا تعتمد مديرية الحسابات القومية على الطريقة الموصي بها في نظام الحسابات القومية 2000، حيث تقوم باحتسابها للبنوك التقليدية على أساس الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة. بينما تُحسب للبنوك الإسلامية من خلال الفرق

بين الأرباح المصرفية المقبوضة والارباح المصرفية المدفوعة. وتحتسب الخدمات المصرفية بشكل منفرد لكل مصرف ثم يتم تجميعها. كما أشار البنك المركزي بأن هذه الطريقة مجدية وفقاً للبيانات المتوفرة لكن من الأفضل توزيع خدمات الوساطة المالية المحتسبة على الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي وحسب التوصيات الدولية.

في فلسطين، يقوم قسم إحصاءات المالية والتأمين بدائرة إحصاءات مالية الحكومة التابع للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باحتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة بشكل منفرد لكل مؤسسة، ومن ثم يتم تجميعها على مستوى كل المؤسسات للحصول على (FISIM) ويعتمد في ذلك التوصيات الدولية كما جاءت في نظام الحسابات القومية 2008. فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية تتبع المنهجية لقياس (FISIM) في البنوك التجارية، أخذاً بالاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية من حيث المرابحة والمضاربة والمشاركة.

في الكويت، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء باحتساب خدمات الوساطة المالية بدون الاعتماد على الطريقة الموصي بها في نظام الحسابات القومية 2000، حيث يتم احتسابها على أساس الفرق بين الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة.

في المغرب، تقوم مديرية المحاسبة الوطنية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط باحتساب خدمات الوساطة المالية، تعتمد في ذلك على المنهجية الموصي بها في نظام الحسابات القومية 2008، حيث يتم احتسابها على المستوى المجمع لجميع المؤسسات المالية. كما أشار بنك المغرب بأن المنهجية المعتمدة حاليا تمكن من احتساب (FISIM) بدقة أكثر ويتم توزيعه على المستعملين. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فهي حديثة العهد بالمغرب وليست مستقلة فهي تابعة للبنوك التجارية، وحتى تاريخه ليس هناك معطيات حول المصارف الإسلامية.

2. التحديات عند قياس قيمة خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة

أشارت البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والجهات التي تقوم باحتساب خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشر إلى عدة تحديات:

1. مدى توفر المعطيات اللازمة في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة، خاصة المعلومات حول القروض والودائع، مفصلة حسب القطاعات المؤسساتية.
2. في بعض الأحيان لا تتوفر الفوائد حسب القطاعات المؤسساتية.
3. بالنسبة لفلسطين، أشارت سلطة النقد أن أكبر تحدي يتمثل في عدم وجود عملة وطنية، حيث يتم احتساب قيمة هذه الخدمات بالعملات الثلاثة دينار أردني ودولار أمريكي وشيك إسرائيلي.
4. عدم أمكانية تصنيف الفوائد المدفوعة والمقبوضة حسب أنشطتها لبعض الشركات.
5. التحديات تتعلق بتوزيع خدمات الوساطة المالية على الأنشطة التي استخدمتها.

رابعاً: المقترحات التي تساهم في تحسين قطاع الخدمات المالية

نستعرض فيما يلي مقترحات العاملين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية التي من شأنها أن تُساهم في تحسين كيفية تقييم الخدمات المالية وأخذها بالاعتبار في الناتج المحلي الإجمالي:

1. العمل على تقدير انتاج المؤسسات الإسلامية، حيث يتم احتساب انتاجها بطريقة مختلفة كما ورد في نظام الحسابات القومية، باعتبار أن هذه المؤسسات لا تقوم بعمليات الإقراض المباشر للمستهلك، ولا تتلقى ودائع بالمعنى الأصلي للودائع (فهي تمارس عمليات استثمارية)، وعند الرجوع الى البيانات المالية للمؤسسات الاسلامية نلاحظ انه لا يوجد بند ودائع وانما حسابات استثمار مشتركا وعمليات التمويل تتم من خلال التعامل الاسلامي (المرابحة والمشاركة وغيرها)، مما يؤثر على مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الاجمالي.
2. تضافر جهود مختلف الجهات الفاعلة في مجال الخدمات المالية من أجل توفير المعطيات الإحصائية الضرورية التي من شأنها أن تساهم في ضبط احتساب قيمة الخدمات المالية وتحسين جودة الحسابات القطاعية والحسابات الفرعية للخدمات المالية وبالتالي تحسين دقة الناتج المحلي الإجمالي.
3. توفير بعثات فنية لخبراء من المؤسسات الدولية ذات العلاقة لتقديم الدعم الاستشاري.
4. توفير الدعم الفني من خلال الورش التدريبية واستشارة الخبراء الدوليين.
5. الاطلاع على تجارب الدول بهذا الشأن.
6. . تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساهم في تحسين قطاع الخدمات المالية من خلال نقل المعرفة.
7. تطوير ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير البيئة التمويلية المناسبة لها.

خامساً: استبيان إحصاءات خدمات القطاع المالي في الدول العربية

أولا: المسح الميداني للمؤسسات المالية

يسعى هذا المحور إلى الوقوف على طبيعة المسوحات الميدانية المعتمدة في الدولة ودوريتها ودور المؤسسات الإقليمية والدولية في هذا الجانب، وكذلك التعرف على آخر مسح ميداني تم اعتماده للمؤسسات المالية.

1. فيما يتعلق بالمسح الميداني للمؤسسات المالية، ما دورية المسح المعتمد في الدولة؟

☐ كل خمس سنوات

☐ كل عشر سنوات

☐ أخرى، يرجى تحديدها:----------

2. ما الجهة المسؤولة عن إعداد وتنفيذ المسح الميداني؟

---

3. متى كان آخر مسح ميداني معتمد حول قطاع المؤسسات المالية في الدولة؟

---

4. كيف يتم اختيار العينة المشمولة في المسح الميداني وهل يتم تغطية المؤسسات المالية بشكل واسع وكافي؟

---

5. ما المعايير المتبعة التي تأخذ في الاعتبار لإدراج المؤسسات المالية ضمن المسح الميداني (مثلاً: حجم الشركة، رأس المال، عدد العاملين...إلخ) ؟

---

6. ما التحديات والصعوبات التي تواجهكم عند إعداد وتنفيذ مسوحات القطاع المالي ؟

---

7. هل يتم الاستعانة بخبرات المؤسسات الإقليمية والدولية عند إجراء المسح الميداني لقطاع المؤسسات المالية؟

☐ نعم

☐ لا

إذا كان الجواب بنعم، الرجاء توضيح الجهات وطبيعة الدعم الفني المقدم من قبلها؟

---

8. كيف يتم نشر الإحصاءات الخاصة بالقطاع المالي؟

☐ التقارير

☐ النشر على الموقع الإلكتروني

☐ أخرى، يرجى ذكرها: ----------

ثانياً: حجم قطاع المؤسسات المالية ومؤشرات أداءه

في هذا المحور، نسعى إلى التعرف على حجم قطاع المؤسسات المالية في الدولة ومؤشرات أدائه، من خلال استعراض عدد المؤسسات المالية وحجم القروض المقدمة لتمويل المشاريع الاقتصادية في الدولة، بالإضافة إلى أهم مؤشرات أداء هذا القطاع.

1. ما عدد المؤسسات المالية في دولتكم حسب طبيعتها؟

المصارف			شركات الصيرفة	شركات الاستثمار	شركات التأجير التمويلي	شركات التمويل الأصغر	الشركات القابضة	شركات التمويل العقاري	شركات الوساطة المالية	شركات التأمين
التجارية	المتخصصة	الإسلامية								

2. ما مجموع الأصول ورأس المال والاحتياطيات لقطاع المؤسسات المالية التالية؟

(مليون دولار الأمريكي)

الجهات	مجموع الأصول (2018)	مجموع رأس المال والاحتياطيات (2018)
المصارف التجارية		
المصارف المتخصصة		
المصارف الإسلامية		
شركات التأمين		
الشركات القابضة		
شركات الاستثمار		
شركات الصيرفة		
المؤسسات المالية الأخرى (يرجى تحديدها) 1)---------- 2)---------- 3)----------		

3. ما حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من المؤسسات المالية التالية ؟

(مليون دولار الأمريكي)

المؤسسات المالية	2016	2017	2018
المصارف التجارية			
المصارف المتخصصة			
المصارف الإسلامية			
مؤسسات التمويل الأصغر			
شركات التأجير التمويلي			
مؤسسات الإقراض الأخرى			

4. ما حجم الائتمان المحلي والتسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية التالية؟

(مليون دولار الأمريكي)

الأنشطة	2016	2017	2018
قروض المنشأة الصغيرة والمتوسطة			
تسهيلات شخصية			
الخدمات المالية			
الصناعات التحويلية			
التعدين			
السياحة والفنادق والمطاعم			
القطاع الحكومي			
العقار			
الزراعة والأسماك			
أنشطة أخرى، منها:			
1)----------			
2)----------			
الإجمالي			

5. الرجاء استعراض مؤشرات الوضع الحـالي للقطاع المالي؟

البنود	2016	2017	2018
حجم أصول القطاع المالي (مليون دولار أمريكي)			
نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)			
حصة سوق الأسهم في القطاع المالي (%)			
حصة سوق الدين في القطاع المالي (%)			
حصة السندات المصدرة من الحكومة (%)			
حصة السندات المصدرة من القطاع الخاص (%)			
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم (%)			
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها (%)			
عدد بطاقات الائتمان المصدرة (بالألف)			
حصة النساء التي لديهن حسابات في المؤسسات المالية من إجمالي الحسابات (%)			
حصة النساء في الحصول على تمويل مصرفي (%)			
عدد الذين لديهم حساب مصرفي (15 سنة وما فوق) (بالألف)			
نسبة المنشاة الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الشركات المدرجة في سوق المال (%)			
حجم الرهون العقارية المستحق (مليون دولار أمريكي)			
عدد العاملين في القطاع المالي (بالألف)			

6. يعتبر التمويل المصرفي المحرك الرئيس للقطاع المالي، الرجاء توضيح حجم التمويل المصرفي وأهم التحديات المتعلقة بالتمويل المصرفي في بلدكم؟

---

7. ما أهم الحوافز التي تقدمها الجهات الاشرافية لتحفيز النمو في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؟

---

8. ما الجهات الاشرافية والرقابية على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ؟

---

9. الرجاء استعراض مؤشرات أداء القطاع المصرفي لعام 2018 أو آخر بيانات حول هذا القطاع حسب تصنيف المؤسسات المالية التالية؟

المؤشرات	البنوك التجارية	البنوك الإسلامية	البنوك المتخصصة
معدل كفاية رأس المال (%)			
نسبة السيولة القانونية (%)			
نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالـي القروض (%)			
نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي دخل البنوك (%)			
نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة (%)			
صافي أرباح البنوك بعد الضريبة (مليون عملة محلية)			
معدل العائد على الأصول (%)			
معدل العائد على حقوق المسـاهمين (%)			
مؤشرات أخرى (يرجى ذكرها)			

10. كم يبلغ العائد على حقوق الملكية (ROE) من حيث الأصول المالية حسب طبيعة المؤسسات المالية التالية؟

(مليون دولار الأمريكي)

	البنوك التجارية	البنوك الإسلامية	البنوك المتخصصة	شركات التمويل العقاري
2016				
2017				
2018				

11. كم يبلغ العائد على الأصول (ROA) من حيث الأصول المالية حسب طبيعة المؤسسات المالية التالية؟

(%)

	البنوك التجارية	البنوك الإسلامية	البنوك المتخصصة	شركات التمويل العقاري
2016				
2017				
2018				

12. كم تبلغ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حسب طبيعة المؤسسات المالية التالية؟

(مليون دولار الأمريكي)

	البنوك التجارية	البنوك الاسلامية	البنوك المتخصصة	شركات التمويل العقاري
2016				
2017				
2018				

ثالثاً: خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM)

يهدف هذا المحور إلى التعرف على منهجيات قياس الخدمات المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM)، حيث إن أغلب الخدمات المالية ومعاملات السوق التي يتم إنتاجها من قبل المؤسسات المالية يتم تسعيرها ضمنيًا. إلا أن قيمتها وسعرها وحجمها لا يمكن ملاحظته مباشرة. حيث تقوم المؤسسات المالية بدورها الرئيس المتمثل بالوساطة المالية بين المودعين والمقترضين وتسعى للحفاظ على مستوى هامش ربح مناسب من خلال توظيف مصادر أموالها. يتم في نظام

الحسابات القوميـــة[4] احتساب "الوساطة المالية" المقاسة بطريقة غير مباشرة لقياس قيمة الخدمات المالية الضمنية في أعمال الإقراض والاقتراض.

1. هل يتم قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM) ؟

☐ نعم

☐ لا

إذا كان الجواب بنعم، ما المنهجية المعتمدة في قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM) ؟

---

2. ما الجهة التي تقوم باحتساب خدمات الوساطة المالية؟

---

3. ما مدى جدوى المنهجية المعتمدة حالياً في قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM)؟

---

4. هل يتم احتساب خدمات الوساطة المالية بشكل منفرد لكل مؤسسة مالية أم يتم احتسابها على المستوى المجمع لجميع المؤسسات المالية؟

---

5. ما المنهجية المتبعة لقياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM) للمصارف الإسلامية؟

---

6. ما أهم التحديات عند قياس قيمة خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة؟

---

[4] **حسب دليل الحسابات القومية المطبق لديكم.**

7. هل يتم الاستعانة بالمؤسسات الدولية والإقليمية في قياس خدمات الوساطة المالية المحتسبة بطريقة غير مباشرة (FISIM) ؟

☐ نعم

☐ لا

إذا كان الجواب بنعم، ما طبيعة الدعم المقدم من المؤسسات الدولية؟

رابعاً: يرجى التكرم بإبداء أية مقترحات من شأنها أن تُساهم في تحسين قطاع الخدمات المالية وكيفية أخذه بالاعتبار في الناتج المحلي الإجمالي؟

مع خالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم في تعبئة الاستبيان،
صندوق النقد العربي.